

## الثورات العربية و "دولة" الفلسطينيين الجديدة المتخيلة

مهند مصطفى\*

أثرت الثورات العربية على الفلسطينيين في إسرائيل تأثيراً بالغاً. ويمكن لفت الانتباه إلى تأثيرين مركزيين -برأبي-: أول هذين التأثيرين أن الربيع العربي أعاد الأيديولوجيا إلى مركز الخطاب السياسي العربي، من خلال استعادتها من جديد ولكن دون تجديد مفرداتها، وبناء مواقف إقليمية من خلال استخدامها كمنظومة لتحليل الراهن العربي وفهمه؛ ويلاحظ ذلك في استخدام التيارات السياسية لمفرداتها الأيديولوجية في فهم الراهن العربي وتحليله، واصطفاها حول الأطراف المختلفة أيديولوجياً، وهو ما أدى إلى حضور مساحة جديدة للاختلاف (وربما الانقسام في أحيان كثيرة) داخل المجتمع العربي حول الربيع العربي. إن استخدامي لمفهوم الربيع العربي في توصيف الثورات الديمقراطية منذ كانون الأول /ديسمبر عام 2010، هو موقف أيديولوجي أيضاً، وإن كان لا يخلو من مقاربات أكاديمية. أعتقد أن الانحياز إلى المشروع الديمقراطي والتحول الديمقراطي في النظام العربي الاستبدادي هو البوصلة الأخلاقية للفرد وليس الانحياز لهوية الحاكم وأيديولوجيته، لا سيما إذا كان مستبدًا. على أية حال، ليس هذا موضوع مقالي، وقد أستفيض فيه في مقال آخر. يبقى التحليل الأيديولوجي مقارنة قاصرة لفهم الواقع، فالأيديولوجيا -على العكس من النظرية العلمية- غير قابلة للدحض، وهي رؤية خلاصية وإن كانت غير دينية، وقد تكون النظرة الخلاصية في أيديولوجيات علمانية قامعة وإقصائية بما لا يقل عمًا في الخلاصية الدينية، إذا كانت الأخيرة تتمثل في خلاص الروح والفرد، وإذا تحولت النزعة الخلاصية الدينية إلى نزعة تطهير للأخلاق، أو إلى نزعة انعزال عن الواقع. ولا يعني ذلك أن المقاربة الأيديولوجية للواقع تُجانِب الصواب في كل جانب، بل لديها القدرة على فهم تحولات فيه في لحظات تاريخية، وتبقى إشكاليته في شموليتها وحرصها على مقارنة الواقع بتعقيداته، وفي كل لحظاته التاريخية من خلال مفرداتها فقط، فتتزعج إلى لبي عنق الواقع ليتلاءم معها لا العكس.

أما التأثير الثاني المركزي -وهو موضوعي هنا- فهو حضور المجال (الحيز) العمومي في المجتمع العربي، كمجال للنقاش والسجال والصراع، حول هويته وماهيته وحدوده والحرّيات فيه، ومن يملك الشرعية لبثورته أو الإسهام في تشكيله. وهو باعتقادي أحد تأثيرات الثورات العربية على المجتمع الفلسطيني، أي حضور سؤال المجال العمومي إلى جانب سؤال الدولة. فبينما السؤال الأخير يتصل بالعلاقة بالآخر، وتنازعنا وسجالنا السياسي والديمقراطي مع جوهر الدولة وسياساتها ومشروعها الاستعماري الآخذ في التمدد، فإن سؤال المجال العمومي يتعلق بذاتنا الجماعية والصراع أو السجال حولها. وإذا كانت الدولة مسألة سياسية، فمسألة المجال العمومي العربي هي مسألة اجتماعية ثقافية بالأساس، ولا يخلو من السياسي كمجال للتنافس الأيديولوجي. وأعتقد أن المجال العمومي يعيد صياغتنا كجماعة متخيلة؛ إذ إن المجال العمومي -كما يقول تشارلز تيلور- هو مجال متخيل أيضاً، وذلك عطفًا على مقولة بنديكت أندرسون بشأن الجماعات القومية المتخيلة.

يقول هيرماس: "إنّ المجال العام، أولاً وقبل كل شيء، هو مجال حياتنا الاجتماعية حيث ثمة شيء عن الرأي العام يقترب من التبلور، ويكون الوصول إليه متاحًا من قِبَل جميع المواطنين، وجزء من المجال العام يتجلى في المحادثة اليومية، حيث يجتمع أفراد خاصون لتشكيل كيان عام. بعد ذلك، لا يتصرف هؤلاء على أنهم رجال أعمال أو محترفون في مجال العلاقات الخاصة، كما أنهم لا يتصرفون كأعضاء في نسق دستوري مُعرَض لقيود قانونية في بيروقراطية الدولة؛ فالمواطنون يتصرفون على أنهم كيان عام عندما يتباحثون بطريقة

غير محدودة، أي إنّه ثمة ضمان لحريّة التجمّع والترابط وحريّة التعبير عن آرائهم العامّة عن قضايا ذات طابع عامّ". ويقول تيلور، في كتابه "المتخيلات الاجتماعية الحديثة"، إنّ المجال العموميّ هو "محلّ مناقشة تشمل الجميع من حيث الاحتمال، وفيه يستطيع المجتمع أن يصل إلى تصوّر مشترك في ما يخصّ المسائل المهمّة، وهذا التصوّر المشترك نظرةً نسبيّةً تنبثق من المناقشة النقديّة، وليس مجرد مجمل أو خلاصة لمختلف الآراء التي ظهرت لدى الناس". ويشير أيزنشتد وسكلوكتز أنّ مفهوم المجال العموميّ يرمز إلى وجود فضاءات مستقلّة لا عن النظام السياسيّ فحسب، وإنّما هي مفتوحة لجميع القطاعات في المجتمع. يتأسس المجال العموميّ -برأي الكاتين- من خلال صيرورات مختلفة: الأولى: التصنيف (Categorization)، ويرمي إلى تعريف وتأطير الخطاب وراء السجلات المباشرة؛ الثانية: الانعكاسيّة (Reflexivity) التي تستدعي النقاش حول المشاكل المتعلّقة بالصالح العامّ، من خلال معايير الاحتواء والإقصاء والاعتراف بالآخر؛ الثالثة: العمل على استقرار ومأسسة المجال العموميّ.

يرمي المجال العموميّ إلى بناء المواطن الفاعل، عبر مشاركة الناس في صياغة الصالح العامّ، وذلك إذا كان المجال العموميّ منظّمًا، لا فوضويًا، ويجري ذلك من خلال مأسسة السجال في المجال العموميّ، وتقوم وسائل الإعلام بدور أساسيّ في هذا الصدد. في حالة الفلسطينيين في إسرائيل، هنالك مجال عموميّ فوضويّ، وغياب حقل سياسيّ وثقافيّ ممأسس للسجال حوله، مع الإشارة أنّ الحقل الثقافيّ يتقدّم عندنا بخطوات سريعة مقارنة بالحقل السياسيّ، ولكنّه لا يستطيع تقديم أجوبة كاملة وحاسمة للمعضلة السياسيّة وتبعثر الحقل السياسيّ. تعود فوضويّة المجال العموميّ العربيّ إلى عوامل كثيرة، من بينها عوامل تتعلّق بالسياق الاستعماريّ الذي صادَرَ المجال العموميّ العربيّ وقطّع الحداثة الفلسطينيّة التي كان بعض منها محاولةً بلورة مجال عموميّ فلسطينيّ مدينيّ بل ريفيّ كذلك (الصحافة الفلسطينيّة؛ الجمعيات؛ المقاهي؛ تنظيم المشاع...).

إذن يرتبط المجال العامّ بالخير العامّ؛ فالخير العامّ أو الصالح العامّ يجري إنتاجه وبلورته في المجال العموميّ، وحضور المجال العموميّ في المجتمع العربيّ في السنوات الأخيرة يشكّل تحديًا جديدًا، على الحركة الوطنيّة والمؤسّسات الأهليّة والسياسيّة في الداخل تنظيمه وترتيب قنواته وطرح خطاب عقلائيّ فيه، وخاصّة أنّ المجال العموميّ الراهن ليس شبيهًا بالمجال العموميّ القديم الذي شاركت في بلورته وفي تحديد الخبر العامّ تُحَبّ عقلائيّة ومثقفة، أو برجوازيّة -على حدّ تعبير هيرماس في دراسته للمجال العموميّ الأوروبيّ في القرن الثامن عشر-. فكرة المجال العموميّ هي فكرة جديدة في السجال الفلسطينيّ داخل إسرائيل، فهو كان غائبًا أو مغيبًا، كما أنّ وعي الفصل بين الخاصّ والعامّ تبلورت مع الحداثة الفلسطينيّة التي انقطعت بعد النكبة، فضلًا عن أنّ الصراع على جوهر الدولة والمشروع الصهيونيّ أراح سؤال المجال العموميّ إلى الهامش، إلى أن أيقظه الربيع العربيّ من جديد ووضعه في المركز.

يخطئ من يظنّ أنّ شبكات التواصل الاجتماعيّ كشفت عن المجال العموميّ العربيّ. صحيح أنّها أسهمت في وضعه في المركز، ومكنت الجميع وفئات اجتماعيّة وجيليّة جديدة من الإسهام في النقاش من داخله ومن حوله. ولكن كانت هنالك عوامل استحضرت هذا المجال وكشفته كساحة مهمّة في المجتمع العربيّ:

أولّ هذه العوامل الثورات العربيّة التي كشفت أنّ تفكيك النظام السلطويّ ليس كافيًا لوحده بتأمين الانتقال إلى الديمقراطية، وإنّما هنالك حاجة إلى تنظيم المجال العموميّ الذي ظلّ مغمومًا في الفترة السلطويّة؛ فتغيير النظام السياسيّ دون فتح المجال العموميّ وتنظيمه لن يُنتج ديمقراطيّة وديمقراطيّين. وقد أسهم النقاش في العالم العربيّ بشأن حدود وهويّة المجال العموميّ في الانتقال إلينا هنا في الداخل، ولا سيّما في القضايا الاجتماعيّة والثقافيّة.

ثاني هذه العوامل تراجع سؤال الدولة اليهوديّة، النابع من تغوّلها في يهوديّتها، سواء أكان ذلك في المناطق الفلسطينيّة المحتلة عام 1967، عبر تعزيز الدولة لمشروعها الكولونياليّ الاستيطانيّ وتمدّده، أم في الداخل عبر مشروعها التهوديديّ -الدينيّ لذاتها، فضلًا عن تغيرات أخرى في السياسة المحليّة أسهمت في تراجع سؤال الدولة اليهوديّة، ولو مؤقتًا، إلى جانب تقلص المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ؛ ففي حين يتمدّد فيه المشروع الصهيونيّ متجاوزًا الدولة وحدودها، يتقلص المشروع الفلسطينيّ إلى سؤال الدولة (المبتورة). على وجه التحديد، أسهم كلّ ذلك في اعتبار المجال العموميّ العربيّ الدولة المتخيّلة الجديدة للعرب، إذ يريدون الإسهام في بلورته، والتأثير عليه، وترسيم حدوده. تمامًا على نحو ما تفعل المجموعة القوميّة عند العمل على تنفيذ حقّ تقرير المصير من خلال بناء دولة قوميّة.

ثالث هذه العوامل هو بروز القضايا الاجتماعية مسألةً مهمّةً في سلّم أولويّات المجتمع العربيّ، نابعاً من تحولات كثيرة أهمّها حضور الدين في المجال العموميّ. وذلك ليس متصلاً أو محصوراً بوجود تيار إسلامي سياسيّ في صفوف الجماهير العربيّة لذلك علاقة فحسب، وإنّما له صلة كذلك بتحوّلات اقتصادية وثقافية وعولميّة نتج عنها صعود فئات طبقة وسطى وبرجوازيّة صغيرة تسعى إلى التعويض عن الاندماج في ثقافة السوق بمنظومة أخلاقية دينية ترافقها في مسيرة اندماجها. وقد ظهر السجال حول الدين والمجال العموميّ في المجتمع العربيّ بكتافة في السنوات الأخيرة، دوغماً ضابط لهذا النقاش؛ وينبع ذلك من انقطاع الفلسطينيين في إسرائيل عن مرجعية التراث الإسلاميّ والعربيّ بعد النكبة (وهو ما لم يحظَ بالدراسة حتّى الآن). هذا الانقطاع جعل في وقت لاحق كلّ السجلات بشأن التراث الإسلاميّ والعربيّ في العالم العربيّ سجلات غريبة ومغتربة عن المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، فظهر صدام بين توجّهات عدائيّة لهذا التراث وفهمٍ قاصرٍ وانتقائيٍّ له، أو -إن صحّ التعبير- بين من يعتبر التراث مسألةً دينيةً فحسب، ومن يريد أن يحوّل أجزاء منه إلى أيديولوجيا. والحقيقة أنّ الصدام حول سؤال الدين في المجال العموميّ هو في جوهره صدام بين هاتين الرؤيتين، وهو ما يجعل إعادة سؤال المرجعية الفكرية التراثية مهمّة معرفية ملحة في الفترة الراهنة، بعيداً عن تيّنك الرؤيتين. ثمّة حاجة معرفية وحدائية أيضاً لتيّار ينظر للتراث الإسلاميّ-العربيّ بوصفه جزءاً من الشخصية الثقافية للفلسطينيين في إسرائيل، دون التعامل معه بعدائية، بل بعين متبصرة وناقدة، في محاولة لنزع السحر عنه ولكسر احتكاره. هذا التراث لا يزال محطّ جهل من علمانيين وفهم قاصر من إسلاميين.

بناءً على ذلك، تراجّع مسألة الدولة وحضور مسألة المجال العموميّ العربيّ هو أهمّ التحوّلات التاريخية الراهنة في المجتمع العربيّ في الداخل، وأتوقع أن يسهم كثيراً في صياغة علاقتنا بذاتنا الجماعية والفردية وعلاقتنا مع الدولة. تظهر إشكالية المجال العموميّ العربيّ الراهن في عدم حصر السجال فيه -كما في السابق- في النخب، ولا سيّما الثقافية، بل حضور كلّ الناس فيه. وإذا كانت العقلانية هي أحد أهمّ مميّزات السجال في المجال العموميّ في الحداثة، فإنّ دخول توجّهات غير عقلانية هو السمة البارزة في المجال العموميّ الحاليّ، بما في ذلك المجتمع الفلسطينيّ. وهذا ينعكس بدوّره على تحديد الصالح والخير العامّين؛ فالمجال العموميّ هو مجال غير سياسيّ بالمفهوم السلطويّ أو الحزبيّ، بل هو فوق السياسيّ أو تحته، ويؤثر عليه، وعلى توجّهه نحو تحديد الصالح العامّ. وعلى نحو ما يقول ميخائيل وارنر في "رسائل الجمهوريّة"، فإنّ المجال العامّ هو خطاب للتفكير في السلطة وللسلطة، وليس خطابها هي ذاتها. وكما يرى هبرماس، المجال العموميّ ليس مؤسسة أو منظمة أو إطاراً تحكّمه كفاءات أو قواعد تنظيمية للمشاركة والعضوية، وبالرغم من أنّه يمكن رسم حدود داخلية فيه، فهو منفتح وديناميكيّ ومتطوّر حيال الخارج.

إنّ تحدّي سؤال المجال العموميّ هو التحديّ المركزيّ للحركة الوطنية والمعرفية في الداخل، إلى جانب تحدّي سؤال الدولة، الذي تراجع أمام ضغوط القضايا المدنية، والضغوط التي فرضها الواقع العربيّ العامّ على نفسيّة العربيّ الفلسطينيّ في الداخل، والتي جعلته في مفترقات معيّنة خاضعاً للمنظومة السياسية الاستعمارية الدعائية القائمة عبر مقارنتها مع ما يحدث في المحيط العربيّ، وهي تشكّل ضغطاً غير بسيط على الحركة الوطنية والمعرفية عند طرحها سؤال الدولة في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يطرح سؤال المجال العموميّ سؤال الخير العامّ، وعلى الحركة الوطنية والمعرفية أن تسهم بعقلانية في طرح سؤال المجال العموميّ. والعقلانية في هذا الصدد لا تعني إقصاء الدين عن المجال العموميّ، بل تعني التعامل معه كمنظومة تسهم في تشكيل المجال العموميّ، كما أنّ دخول الخرافات والخطاب غير العقلانيّ، وغياب المعرفة، كلّها تحدّيات للحركة الوطنية والمعرفية في المجال العموميّ، وبخاصّة أنّها تسهم في تحديد الصالح العامّ وتؤثر على مضمونه. هذا هو التحديّ المركزيّ للحركة الوطنية في الوقت الراهن.

**د. مهند مصطفى هو مدير عام مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.**